PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Gomhoureya**
DATE:	**3-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Monopolization Causing Massive Price Increases at Private Hospitals**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**General Health News**
REPORTER:	**Ayman Abdel Rahman**

VANTAGE COMMUNICATIONS

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

حمدى السيد

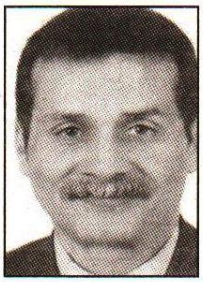

محمد شحاته

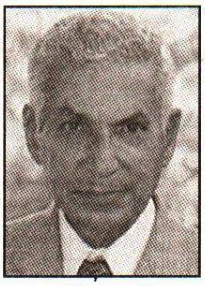

خيرى عبدالدايم

«الاحتكار» يشعل أسعار المستشفيات الخاصة

الأطباء: مخطط للعبث بصحة المصريين

الخبراء: خطر يهدد الأمن القومى ويحمل شبهة غسيل أموال

أيمن عبدالرحمن

حذر الأطباء والخبراء من هجمة الشركات الأجنبية واستحواذها على القطاع الصحى فى مصر، خاصة ان تلك الشركات هدفها الربح فى المقام الأول فهى تعمل على احتكار هذا القطاع الهام والتحكم فى أسعار الخدمة الصحية المقدمة خاصة ان قانون التأمين الصحى الجديد سيلزم بشراء الخدمة من تلك المستشفيات مما يمثل خطرًا شديدًا على منظومة الصحة والأمن القومى المصرى.

الدكتور خيرى عبدالدايم -نقيب الأطباء- يقول: الاستثمار فى قطاع الصحة سواء كان مصريًا أو أجنبيًا وبناء مستشفيات جديدة أمر جيد، أما استحواذ واحتكار بعض الشركات الأجنبية على الخدمة الصحية مثلما قامت به إحدى الشركات المتعددة الجنسيات بشراء بعض المستشفيات ومعامل التحاليل الخاصة، فهو أمر مرفوض تمامًا لما يمثله من خطورة على هذا القطاع لارتباطه المباشر بالحياة اليومية للمواطن، خاصة ان ٧٠٪ من الخدمات الصحية فى مصر يقدمها القطاع الخاص.

احتكار

يضيف خيرى أن قضية الاحتكار شائكة خاصة ان قانون التأمين الصحى الجديد سيتم اعلانه وتطبيقه قريباً وسيشمل كل الفئات وسيكون للقطاع الخاص نسبة كبيرة فى الخدمات المقدمة وستنضم جميع المستشفيات التابعة للتأمين الصحى في هيئة مستقلة يتم التعاقد معها.

الدكتور حمدى السيد -نقيب الأطباء السابق- يطالب بضرورة وجود رقابة من وزارة الصحة على نشاط أى شركة مصرية أو أجنبية في كل قطاعات الصحة بحيث لا يسمح ببيع أو شراء أى منشأة صحية إلا بعد موافقة وزارة الصحة والتأكيد على أصول الشركة وهويتها مع وضع قواعد تمنع الاحتكار حتى لا يتم فرض سيطرة من القطاع الصحى الخاص وتوجيهه إلا من خلال سياسة الدولة الصحية.

الدكتور صلاح جودة -الخبير الاقتصادى- يؤكد دخول بعض الشركات الأجنبية إلى القطاع الصحى فى مصر بعد أن نجحت احدى هذه الشركات فى الحصول على بعض المستشفيات الخاصة وعلى سلسلة معامل البرج فى عام ٢٠٠٨ وفى ٢٠١٢ على معامل المختبر وتم دمجها فى كيان جديد، كما استحوذت نفس الشركة مؤخرًا على شركة أمون بأكثر من مليار جنيه والتى تعد من أكبر شركات الأدوية فى مصر وتنتج ١٢٠ دواء من أهم الأدوية المهمة للسوق المصرى لتحتكر هذه الشركة وحدها ما يقرب من ٣٣٪ من إجمالى الخدمات الصحية المقدمة فى مصر.

غسيل أموال

يضيف جودة.. أن سيطرة الشركات الأجنبية على المنشآت الصحية في مصر يمثل احتكارا للقطاع مما يمنحها القدرة على التحكم فى الأسعار ويؤدى لتقليل الاستثمار فى هذا القطاع، نظرًا لعدم قدرة صغار المستثمرين على مواكبة ظروف السوق وبالتالى تتمكن تلك الشركات من التحكم فى حجم ومستوى الخدمة الصحية وفقاً لأجندتها السياسية.. مشيرًا إلى أن الاستحواذ بهذا الشكل يثير علامات الاستفهام، سواء من الناحية الإجرائية أو القانونية.. خاصة ان تلك الصفقات تكلفت مبالغ خيالية قد تحمل شبهة غسيل أموال.. كما أنها تمت دون تدخل أو رقابة من وزارة الصحة بحجة أن هذا استثمار حر، ولا يخضع للرقابة الحكومية، لذلك على الدولة الانتباه إلى وجود مخطط للعبث بصحة المصريين.

محمد شحاته -مدير المركز العربى للشفافية- يرى اننا نعيش حالة من الفوضى القانونية مما سمح للشركات الأجنبية بالاستحواذ على جزء كبير من القطاع الصحى والاستغناء عن العمالة الموجودة فيه، كما تم فى بعض المستشفيات، فلا توجد أى فائدة تعود على سوق الاستثمار فى مصر من وراء نشاط تلك الشركات، لأنها تقوم بشراء مستشفيات موجودة بالفعل ولا تقوم ببناء جديدة تساهم فى نشاط القطاع الطبى ومن المفارقة أن تلك الشركات لا تعمل أصلاً فى الخدمات الصحية، علاوة على دفع مبالغ هائلة فى كيانات لا تستحق، وهذا النوع من الاستثمار لا يصلح فى مصر، فنحن نحتاج إلى ضخ استثمارات جديدة، وهذا النوع يثير الشبهات حول غسيل الأموال.

يطالب شحاتة بإصدار قانون يمنع الاحتكار فى مصر، خاصة فى القطاع الصحى ووقف كافة القوانين الخاصة بهيكلة الصحة حتى يتم انتخاب مجلس نواب لدراسة مشروعات القوانين دراسة جيدة مناشداً هيئة الرقابة المالية أن تجبر الشركات الأجنبية العاملة بقطاع الصحة بالإفصاح عن أسماء المساهمين فيها، خاصة أن قواعد سوق المال تلزم بذلك.